الموسم

مجلة فصلية مُصوّرة تعنى بالآثار والتراث

العدد الثامن – السنة الثانية 1990

الغدير

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

مؤسس
أكاديمية الكوفة
هولندة

مركز الغدير للدراسات الإسلامية

کتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
بنیاد دایرة المعارف اسلامی
شماره ثبت
تاریخ

المراسلات
KUFA ACADEMY
POSTBUS 1113
3260 AC OUD - BEYERLAND
NEDERLAND
www.almawsem.net
www.shiaparliament.com

Shiabooks.net

الحفاظ على التراث الهندسي العربي

بقلم الدكتور: محمد مكية*
لندن

ليـــت هذه أول مرة يبحث فيها موضوع الحفاظ على التراث المعماري في مؤتمرات المهندسين العرب وقد طرح مثل هذا الموضوع وما يشابهه في الكثير من المناسبات والمؤتمرات الهندسية وندوات التخطيط للمدينة العربية في السابق .

ولم تهمل تسطير اقرار التوصيات والصيغ والالفاظ المناسبة للدعوة الى التأكيد على اهمية وضرورة المحافظة على تراثنا القديم من اجل تكوين التمدن الجديد الذي تمر به مدن الأقطار العربية .

وعلى ما يظهر فقد وقف الى هذا الحد الوجدان الهندسي في التخلص من مسؤولياته في جو يضم ما يتطلبه الاخراج للمؤتمرات الهندسية والاعداد لها وما تحققه في نشاطها الاجتماعي واللقاءات المهنية بين الجاليات الهندسية . ويكون نصيب القرارات وبقدر ما يستطيع عنصر الزمن والوقت في الاعداد لها ان تحفظ في سجل الذكريات .

إن ما قد تتطلبه حتمية الواقع في الشخصية المعنوية والانسانية للمدينة العربية في يومها الحاضر هي محاولة المجابهة العلمية وتلمس صلب المضمون والمعنى ودقة التأمل للموضوع بأبعاده المتكاملة ، ويتطلب هذا الالحاح التأكيد على الهدف وفلسفة الفكرة التي نحن بصددها

---

* من كبار المعماريين العالميين المعاصرين ، ولد ونشأ في بغداد ودرس في الغرب ، وهو صاحب فكرة جامعة الكوفة الشهيرة التي افبرها الطائفيون في مهدها ، وهو الذي انجز خلال مايقارب النصف قرن ، العديد من الاعمال التي نالت شهرة محلية وعالمية كجامع الخلفاء في بغداد ، وجامع الدولة الكبير في الكويت وجامع الدولة في اسلام أباد وغيرها ، وحرصاً منه على الاهتمام بالتراث الاصيل فقد قدم «للموسم» عدة ابحاث من بينها هذه المحاضرة القيمة التي القاها في احدى المؤتمرات العربية الهندسية .

وذلك من أجل ادراك القناعة اللازمة وبعض الايمان الذي يرافقه ايجاد السبل الجديدة من أجل المتابعة والحرص الأمين .

وهذا بالنسبة لعالم المهندسين بكافة اختصاصاتهم دعوة ملحة وضرورية ، لأنهم بصلة وثيقة في صنع الحاضر . وقد أحسنت الهيئة المشرفة على اعداد المنهاج لموضوع التراث ان أوضحت ذلك في نشرتها الايضاحية ودعوتها للمحاضرين .

إن مدلول لفظ الكيان العربي في ما هيته قوام حضاري له مؤهلات الحياة والعمل ، من اجل ان يحرز هذا الكيان حقوقه الطبيعية حين يبتعد عن الزيف والقشور لا بد له ان يستوعب المفاهيم الانسانية والحضارية بدقة وأمانة وحرص ونقد وتأمل من اجل صنع كيان جديد متفوق وراسخ في جذوره ومقوماته الحياتية .

أهمية الحفاظ على التراث المعماري :

بالرغم من القرارات والتوصيات التي أصدرتها المؤتمرات واللجان وما سطرته التقارير فإن صعوبة الواقع العملي تظهر لنا صورة التمدن العربي وتطوره الحديث الذي يفتقر الى المقومات الحضارية في الشخصية المتميزة .

«المقومات الحضارية» أو التراث الحضاري ... الخ . ألفاظ زاهية مثالية يطرب لها السمع الأدبي وقد يرد ذكرها في المقال الرفيع وقد تكمن الاشارة لها بأنها نوع وضرب من المثالية المترفعة وخيال يحلو للمتأمل في صنع اللفظ والأدب وأين نحن معشر المهندسين الذي تفرضه حساباتنا العلمية والهندسية والنطق بلغة الأرقام لا الأوهام والواقعية في الحساب والذهنية التفننية التي تتكلم بلغة صادقة لما تفرضه المادة العلمية وكشوفها المختبرين والأجوبة الصحيحة التي تتهيأ لها مواجهة كل المسائل العلمية .

ويذهب تسلسل هذا النوع من المنطق الى تدرج حقيقة هذه الأرض والدنيا الجديدة وما أنجزته الكشوف العلمية وآثارها لعالم ودنيا واحدة ، فالآلات والأجهزة التي دخلت بيوتنا وأصبحت جزءاً منها ، فهل يجب ان تكون السيارة والثلاجة والأدوات الاخرى شرقية أو غربية من اجل ان تصلح في أداء وظائفها ؟

أليس أمام هذه الحقائق ان نسير الى الأمام من واقعية ما توصل اليه العلم فنأخذ النتيجة دون ضياع الوقت للرجوع الى القديم الذي يرى المنطق العلمي عدم صلاحيته وكفاءته لمجابهة متطلبات المجتمع الجديد . فالعودة قد حكم عليها بالرجعية والعاطفية والمثالية المتخيلة أو عدم قدرة الانسان للادراك والاستيعاب لمنظور التمدن الجديد .

هذا واقع لصورة قد تظهر جلياً بادعاءات البعض أو تختفي فتستره بجهلها ، وهي قد تظهر لتزيد الطين بلة حين يقف دعاة الماضي والتاريخ وتزمتهم الناجم من طيلة جولتهم في أسفارهم الزمنية في بحور التسطير والتنقيب لما قد يحلو لهم عرضه في أسفارهم الزمنية فقد تظهر

الكثير من رحلات هؤلاء وفي غيبوبتهم الزمنية ومن أجل قصد عاطفي للادلاء بالدفاع عن كيان فكر أو مدرسة محددة فيبتعدوا عن المشاهدة المتسعة التي تفرضها أمانة وسلامة الوعي الانساني لمثل هؤلاء الرسل الذين تودع لهم مسؤولية وكفاءة وعناء مثل هذه الجولة من مسافات الزمن .

والإشارة الى هذه الظاهرة من تاريخنا الحالي وما سطرته الكثير من كتب التاريخ جديرة ومهمة في هذا المجال من البحث وذلك لسبب هام وهو أنها قد توقد رد الفعل الثوري وأحقيته في ادعائه للإساءة الى مفهوم التاريخ وفلسفته في الكيان الانساني . فالوعي للتاريخ ليس القصد منه تمجيد الأجداد والبطولات والتي تصل الى حد أن تجعل من الظالم والصعلوك مصدر اعتزاز وفخر بحكم تبعية رواسب زمنية .

إن هذا المظهر في أوجه التاريخ يمكن ان تقتضيها عاطفة ناقصة الشعور وغير أمينة ومدركة لتهذيب مقومات جذورها الطبيعية والتاريخية ، والاستقصاء لهذه الناحية والدعوة للجولات التاريخية بنظرة لمفاهيم انسانية تضيء الطريق لنا لتزيد السلوك وضوحاً وإشراقاً للحق ودروب الفضيلة من أجل استكشاف القيمة للدور الذي نمر به اليوم ، والذي يتطلب الصراحة للفكر الانساني الحر بأن يشير الى التستر والضلال الذي تفرضه الغرائز للوجود ولا يقفا أمامها سوى الاستنارة للمفاهيم الانسانية التي تكمن في مفهوم لفظ «المقومات الحضارية» وما يراد منها في قوام أصيل وشخصية رفيعة في التكوين ومحسوسة الوجود في عالم المرئيات التي تكون البيئة الانسانية .

إن ما أرغب أن يستدل أولاً وقبل كل شيء في مهام الحفاظ على التراث العربي هو فلسفة انسانية تقترن بالانسان كنواة المجتمع تفوقه الذهني والفكري في اتساع وجوده زماناً ومكاناً فإنه خلال مدة حياته يمتلك مثل هذه الموهبة والكفاءة والقدرة التي أنعم الله بها عليه دون المخلوقات الاخرى فهو يعيش في فترة حياته وكأنه يعيش الدنيا كلها حاضراً وماضياً ومستقبلاً .

على أن هذا الادراك وهذه الموهبة في دنيا الحياة وعضوية المجتمع الانساني تتطلب منه أن يكون أهلاً لها في ذاتية ادراكه وهو ولا شك تهذيب يتميز به الخلق البشري الرفيع الذي سنحت له فرص ممارسة السلوك الانساني وهو الهدف القويم الفلسفي الذي جاءت به الكيانات الدينية والعلمية وفرص مزاولة الخلق في التأمل والنهج في السلوك للتحري والتنفيذ والنقد لا مجرد الاعجاب والاطناب بكل قديم . واني حين أشير الى هذه الناحية شعوراً مني لأن أؤكد الضرورة التي يحتمها وضعنا الحالي وشعوري بالتخلف الموجود في الذهنية والكبرياء الذي جاء به الغرور في فترة الافتقار الى الشخصية النامية المتأكدة من نفسها والتي على ما يظهر لي لم تسنح لها فرص الزمن أن تتأهب في وجود اكثر تكاملاً ومعنوية .

هناك انجازات من الضحالة والتفاهة في الماضي يجب أن لا تشوه بها الأصالة . إن اعجابنا بكل قديم إهانة له . وقد يؤدي الى تبرير السلع الجديدة بأي ثمن . ويستدل منها ما يستحق

الإشارة ونتيجة الخبرة التي توصلنا الى عصر اليقظة وللمجابهة تجاه نظرة جديدة مؤهلة تساعد في الوعي الشامل الذي تحتمه تفوق النظرة العلمية السائدة في عصرنا اليوم وتتمشى بصراحة وأمانة ودقة في مختبرات الأزمنة وأجهزتها الدقيقة لتوازي وتضاهي الخط والسلوك العلمي الذي تنتهجه مختبرات العلوم الطبيعية والانجازات النفسية والعالم الالكتروني الواقعي . فالصراحة وكشف الحقيقة شيء واحد ينطبق في الانسانيات كما ينطبق في الكشوف العلمية للمادة ، وكلاهما يساند الآخر حين يتقارب من الهدف وهو أن كل منها على حدة وبمعزل يذهب درب الحقيقة العلمية في اطار الفلسفة الانسانية .

وان درب التلاقي بين الجانبين هو من أهم ما يفتقر اليه عالم التمدن اليوم ، ولعل في هذا السير والسلوك الأمين وفي أجواء البيئة العلمية والمعرفة تتحقق فرص أكثر ملائمة لأجيال الانسانية وانجازاتها في الدنيا الجديدة للكرة الأرضية .

وهذا ما يساعد ان نفهمه بحكم مسؤوليتنا لمعالجة هذا الموضوع والمقاييس التي يجب أن نعالجها في مستوى الفكر للمؤتمر الحادي عشر للمهندسين العرب ولا أرى بالنسبة لي ما قد يظهر من غرابة في معالجة موضوع الحفاظ على التراث العربي من أن نخوض الدراسة في أولها بالأسس الفلسفية والعقائدية .

وبقدر ما يخص موضوعنا من الشخصية الحضارية للمدينة العربية وما يتطلب من صنع التمدن الجديد ومن خلق تراث حي له المقومات الأصيلة والجذور القويمة المستمدة من استيعاب المعرفة الشاملة من العلوم والفنون والانسانيات فإن هذا الموضوع لم يجد حقه في المقام العربي المشترك الذي يتمثل في اتحاد المهندسين العرب .

وان ما قد تسطره المناهج وتعمل به الدورات لم تتعد من حقيقتها الصريحة إلا العبر اليسيرة والألفاظ الزاهية التي تشير الى أهمية الموضوع ولعل من الجدير والأساس في مهمة هذه اللجان والمؤتمرات ان ندرك بجدية أوسع وتهيء الفرص اللازمة في الدرس والبحث والقرارات العلمية ، فالمؤتمرات واللجان قد تجلت فيها صفة حميدة وهي اللقاءات بين المهندسين في المناطق العربية المختلفة والحفاوة والضيافة الكريمة .

وبدافع الاستفادة من الأوقات الثمينة لفرص هذه المؤتمرات فقد يكون التطرق الى بعض الجوانب من فشلها أو الأفضل تعبيراً وانصافاً مما لم تسنح لها الزمن الكافي والتركيز اللاحق لما تتطلبه طبيعة ودراسة بعض المواضيع الهندسية والمدنية والحضارية .

إن إدراج موضوع التراث الحضاري والمعماري نراه مقترناً بالمؤتمرات الهندسية وتخصيصها والحقيقة ان هذا الموضوع واستيعابه لا ينحصر في المهندسين وخاصة حين تظهر الغالبية الساحقة من المهندسين في البلاد العربية هم من الاختصاصات التكنولوجية في الهندسة الميكانيكية والمدنية والكهربائية والكيميائية والنفط والصناعة . . الخ .

وقد أضيف لهم الهندسة المعمارية باعتبارها هندسة اخرى وحسبما أشرت ان طبيعة الموضوع قد تقترب أكثر فأكثر من حقول المعرفة الاخرى لدراسات علم الآثار والتاريخ والبيئة وعلم التخطيط والاسكان ودراسة مجتمع المدن . ويصعب ان تتحقق هذه الاختصاصات في المفهوم السائد للمعرفة الهندسية في وضعها الحاضر وهذا ما يؤدي الى قلة التركيز وتكرار العموميات من القرارات في وقت تجتازه مدينتنا الحاضرة والاستفادة من الزمن الحالي الذي يتطلب المواقف الفورية في الانقاذ من اخطبوط التوسع في المدن العربية . ولعل الاستنتاج من هذا قد يتضح في قرارات اللجان الموجهة في كيفية معالجة المرحلة القادمة في موضوع الحفاظ على التراث الهندسي العربي واستقصاء السبل الى تخطيط المدينة العربية . وأرى من الأمانة والواجب وأنا أشير الى مكانة ودور الاختصاص من المخططين والمعماريين العرب من ذوي المسؤولية العالية ان أشير الى دور المرحوم والمجاهد في مفهوم التخطيط والتراث العربي الفقيد الدكتور سابا شبر والذي اسعدتني فرص المؤتمر والندوات الى اللقاء والتحدث في مهام تهيئة المجال لندوات مستمرة للمخططين في المناطق العربية والمشاركة مع العلماء المعنيين في متسع المفاهيم لعلم وفن التخطيط لمعالجة بيئة المدن العربية .

ولعل هذا السرد الطويل وعدم الاستطاعة في تجنب ملل التكرار من ايضاح اهمية الحفاظ على التراث المعماري هو المحاولة للتأكيد على القيم الأساسية والمفهوم الانساني ليتضح مفاهيم منال الهدف وتتحقق له فرص تتناسب في مقاييسها وقواها لهذا الهدف . وهذا هو الدافع كما أوضح في هذه المقدمة المطولة من فلسفة تشير الى الاستدلال الى وجود الافتقار الى الوعي التاريخي والاجتماعي لطبيعة المدينة العربية في تمدنها الحاضر والذي تظهر علائمه في عدم امكانية مجابهة التطور المجتمعي الجديد وزيادة السكان اتساع المدن وضحالة التطبيق لمفهوم الشخصية الحضارية للمدينة العربية . وقلة الاستيعاب للمفهوم الحضاري بالنسبة للدراسات الانسانية وتخلفها لاستيعاب الأدب المتطور ودراساته وابتعاده وعدم السماح له لفرص التنمية للفنون التشكيلية التي اعتقدها مرابطة للأدب ، كما ان الضحالة الغالبة على الفنون التشكيلية في مرحلتها الحالية للبيئة المتطورة وتخلف عنصر البعد والقوام الزمني والطبيعي في الانجازات الحاضرة .

إن الذي أرغب أن أصرح به وأعتقده هو أن المفهوم العلمي ومنطقه حين تتهيأ له مزيداً من الفرص للتغلغل والبحث فلا شك سيستوعب في نطاقه البحث الانساني وتنطلق الأصالة العلمية في متسع هذه المفاهيم . وبذا فقد قيل ان الانسان الاجتماعي يشمل ويتعدى الانسان الاقتصادي وان البيئة المعمارية تتعدا الهندسة والتخطيط الاقتصادي .

ان التكوين الجديد يحتمه تطور المجتمع وزيادة السكان ، ويتطلب الحلول السليمة التي تجعل من الجديد تراثاً للمستقبل وبذا نقف الى حد ان الجديد هو ليس بأي شكل من الأشكال

عودة الى القديم أو احياء له ولا يمكن تقبل المفهوم اللفظي لإحياء التراث القديم وان السلوك العاطفي المحض لحيلولة القديم وأفضليته قد يتسم بعجز فكري وتخاذل لمنطق العلم والمجابهة للواقع الزمني وارتباط صنع الحاضر بالمستقبل .

إن التكوين المركب الذي يحتمه واقع التمدن ومجتمع انسان اليوم وارتباطاته الجديدة في دنياه الحالية التي تتطلب ان تتميز الحلول ويتسع المجال لضرورة التكوين المركب الشامل للعوامل الفيزيائية والحياتية والاجتماعية والثقافية والشخصية الذاتية في التخطيط المعماري والبيئة العربية الجديدة وعمليات إعادة الانشاء المدني .

ولعل هذا المفهوم تحدده مهام ما جاء بالفقرة الرابعة من الموضوع الثالث الذي طلب منا الاستقصاء حوله والذي يدور حول اختيار تحديد العناصر الذاتية الممكن تطورها للعمل بها في التنظيم والهندسة المعمارية الحديثة .

ومفهومنا الذي أشرنا اليه لصنع التراث الحديث لا يمكن ان يتأتى عن الاختيار للوقوف على ما قد يلائم من عناصر التراث ، إذ بهذا نخشى ان نكون قد اعترفنا بجولة زمنية قاصرة لمرئيات معينة محدودة .

وفيما يخص المعالم التاريخية وحقوقها المكتسبة للوجود من الكيان الخاص للمدن العربية لا يتطلب منا المنازعة في فضيلة مثل هذه الأحقية فإن لها الدور في التنويع الاجتماعي وفي التركيب الفيزيائي في العمارة وتخطيط المدن والشمول للبعد الزمني الذي يلازم فلسفة الانسان ، ورغبة في تكوين وحدة شاملة ترتبط عضويتها الحاضرة بالماضي والمستقبل . إن في هذا التركيب أمنية ومثالية لها الآثار السامية في التكوين الخلقي للانسان المتفوق وشخصيته العضوية التي تمتد الى التقييم الزمني لتحل بهذه الشخصية قيم حياتية ومعنوية تجعله في مصاف الذاتية الحضارية .

وان الاعتراف والأمثلة المتفوقة في التكوين لبعض المدن في العالم ما جعل لهذه الحقيقة قيماً ملموسة حضارياً واقتصادياً واجتماعياً واعترفت لها كافة الأوساط في هذا العالم .

وليس المقصود هنا خوض الجولة الى العرض لما تتميز به المدن بحكم الاحتفاظ والعناية والدقة التي روعي فيها دور المعالم التاريخية واظهارها بالمقاييس اللائمة التي تتناسب وشخصية المدينة وتظهرها بالخصائص المتميزة وقد تابع هذا السلوك في الحفاظ على المعالم التاريخية نهج الصيانة اللازمة لها وبدا الاهتمام يزداد يوماً بعد يوم في فن وعلم الصيانة التي ترى في هذه المواقع وكأنها الكنوز العزيزة التي يمتلكها أهل المدينة بصورة خاصة والبلد بصورة عامة إن لم يكن لمو الاحساس ولا شك أنها ملك مجتمع الكرة الأرضية وسهولة تجواله بحكم تقارب المسافات الزمنية بين مجتمعاته المختلفة .

وبالنسبة للمدن العربية فإن الموضوع يتطلب بعد التأكيد على أهمية الاعتراف بمقام هذه المعالم والمواقع وحتى ما يتقارب الى الخصائص والتراث المحلي المتميز الى ايجاد السبل وتهيئة كل

الاستعدادات التي تحقق لهذه الأبنية والمعالم والخصائص وجودها اللائق الذي يتناسب والمقاييس التي يتطلبها هذا الوجود .

وهذا بدوره يتطلب جهوداً مركزة من اختصاص جديد مستوعب ولا يقتصر على جهود القليل من الآثاريين والذين قد يكونوا في حدود اختصاصهم يعنون بالدرجة الاولى التسجيل التاريخي ومهام الاستدلالات للوقائع والأحداث الزمنية ، وانه لواضح من محاولة مقارنة الشخصيات المختلفة للمدن في العالم والتقصد لمثل هذه المدن بأن تصبح مزاراً عالمياً وكياناً سياحياً ما يقترن بالمدن التي يعيش في أجوائها الارث التاريخي لأحداثها . وفي عالم يتقارب أجزاؤه وتذهلنا الأرقام للساعات القلائل والدقائق التي فصل بين حواضره نرى انه قد أصبح للمدينة كياناً سياحياً جديداً وعائديات اقتصادية ناجمة من تأثير وجود الشواخص والآثار المعمارية والتراث الحضاري . ولنا من رصيد مدن بيئتنا ومواقع حضارتنا من مدن تمتلك المعالم والشواخص والنفائس التي تتطلب وجود الوضع الجديد لسلامتها وايضاح مكانتها بما يتناسب وما ذكرناه . وهذا بدوره يتطلب نطاقاً جديداً ومفاهيم أوضح وأدق ومستويات رفيعة تجاه مثل هذه المسؤولية من المعرفة .

إن المدن ما هي إلا متاحف تفيض بالحياة وتعتز بحيويتها وذاتيتها حين تمتلك الزمان الوجودي في معالمها ، والحلول السليمة في طريقة الحفاظ يجب أن تتوفق للدراسة الموقعية لكل حالة وتستعين بما يتوفر من دقة معلومات يساعدها على التقييم الملائم ، ويصعب ان توضع وصفات عامة جاهزة وتعميم بالكيفية والطريقة التي يمكن الحفاظ بها على المعالم التاريخية . انها عملية تصميمية خاصة تتطلب الجهد والأصالة والتحري الشامل ودقة المسوح المحلية والتكوين للفضاءات والأبنية للبيئة المجاورة والعلاقة الخاصة والعامة في المنظور العام ولوجه المدينة وافقها . . الخ . وما يعقب هذا بديهية اجراء الرسومات والمسوح الموقعية والمجسمات . . الخ . في مهام التنظيم في التكوين المعماري بوضعه الحالي وأوضاعه المقترحة والتطرق الى التفاصيل للاحتمالات يخرجنا عن نطاق حدود الزمن لمجال هذا البحث والوقت المخصص له . ان أهم عملية للبدء في ايجاد الطرق والأساليب للحفاظ على التراث هو ان يعمل أولاً على تسجيله ، سجلاً وافياً بمجيء التعريف الشامل له .

إننا من أجل ان نكترث بشيء لنعرفه أو نحبه أو نكرهه يتطلب أولاً على الأقل ان نعرفه ونعرف حقيقته وأين هو وما هي ماهيته إذ ليس علينا ان نطرح الألفاظ جزافاً باسم التراث دون ان تعرف مواطنه . وقد تبدو أهمية التعريف واضحة إن حاولنا اجراء تجربة امتحانية لاختيار مدى معرفتنا ومعرفة المجتمع عن المواقع الحضارية والمعالم والشواخص فقد تكون النتائج مذهلة في هذا الباب وحين يكون الاختيار شاملاً للكيان الحضاري والتراث المحلي ولا تقتصر بما يجاور المزارات السياحية المعروفة . يظهر من كل هذا التأكيد على أهمية المعرفة بالوجود ، ولا شك ان

من مستلزمات هذه المعرفة هو التسجيل الملائم واجراء المسوح والكشوف والتصوير وتحري طرق الوسائل الايضاحية وعمل الخرائط لكل مدينة أو منطقة من اقاليم البلاد العربية . فيصبح لنا أطالس منظورة توضح العام والخاص لدائرة معارف المسح الحضاري للمدن العربية . وان هذا المفهوم لهذا المسح يؤمن لكل مدينة من المدن ان تظهر من خصائص تراثها والواقع يصعب لأي مدينة ان لا تمتلك تراثاً يمكن التوصل الى كشفه واظهاره في ضمن هذا الاطار الشامل للمسح .

وان من البديهي في مهام التخطيط للمدن والتوسعات السكنية وخاصة الاعمار الذي يسود وسط المدينة القديمة ان تظهر المشكلة بصورة بارزة بين القديم والجديد وما للأخير من تأثير في السطوة والنفوذ في الهيمنة بدافع الواقع العملي والتجاري والمصالح المتنفعة ذات العلاقة والمصلحة الذاتية ولعل هذا الوضع هو بعض حتمية واقع ما يحصل الآن ولا يمكن تجاهله وقلّما نرى ان التخطيط في التنظيم للشوارع والأحياء ان يلقى الدراسة المشتركة بين المخطط والأوساط الثقافة المعنية بالآثار وقلّما نرى مواصفات دقيقة وحساسة حين تتجاوز الأبنية الجديدة في وظائفها الجديدة مع المعالم التاريخية . وقد يكون الكثير من هذا ناجماً عن قلة المعرفة بالذاتية الحضارية والسبل والوسائل الكفيلة لعرضها مسبقاً . وان اهتمام أوساط هيئات الآثار غالباً لا تتعدى الأثر نفسه وقد لا تكترث في اختصاصاتها الى تنسيق علاقة المعالم الأثرية وتنظيمها بالنسبة للبيئة المجاورة للمدينة ككل . وهناك الأمثلة التي لا تحصى في مثل هذا التجاوز والتخلف في مهام التنسيق والتنظيم المدني الذي ينجم من هذا الواقع التعسفي على حساب القيم الأثرية ودورها الرئيسي في مراكز النقل في التخطيط . ولعل هذه المواصفات والمقاييس وتحديد الارتفاعات . . الخ من العوامل التي تساعد في أن تتحقق للجديد المكانة السليمة والوضع الذي يساعد في تكامل التنسيق لتحزم الحقوق والذاتية بما تحققه من مصالح ومنفعة عامة وأداء أمانة الحاضر للمستقبل .

إن عنفوان الدافع في مهام التمدن والارتقاء الى مستوى الانتاج والجد والعمل وتهيئة الأجواء الحديثة الملائمة كلها بدافع الحرص في تأدية الوظائف الحياتية بكفاءة ملازمة لحركة لولب التمدن ولكن لا يمكن ان يكون هذا مبرراً في السطوة والتعدي على حساب أجواء التراث وحين يحاول ان يظهر في هذا المظهر خالياً من التفهم الحضاري فهو نوع من سذاجة وغدر حقوق في القيم الحضارية والانسانية ، هذا الطموح بمفهومه يجب ان يقتصر التطرق اليه بكونه رغبة حضارية أو نزعة كمالية أو رونقاً جمالياً أو خيالاً عاطفياً بل هو تأكيد لحاجة بشرية تتعدى مفهومها الزمني لرغبات الحاضر بل لتستمر للمستقبل كأمانة يراد تحقيقها من الذين يمارسون سلوك التخطيط وآدابه وتعهد لهم المسؤولية في وضع المقترحات التصميمية للتنفيذ . وحين ننتقل من شكوانا ونسطر بسيل الالفاظ الأمر والطلب والرغبات في محاولتنا لايضاح الفكرة فإننا يجب ان نعي حيثيتها ومعدلاتها الكفيلة بها . فلا يكفي ان نشير الى أهمية التخطيط ودوره والواجبات التي

يجب أن تتحقق في مفهومنا الشامل للتخطيط وخصائصه الحضارية . وطبعاً ان أول المهام حين يطلب التخطيط ان يوجد ذلك الوسط الذي يمكن ان تتحقق بواسطته هذه المفاهيم وله الأهلية الكافية والاستعداد للمسؤولية ، فالتخطيط وحده كعملية لا يمكن ان تتأتى بدون وجود مخططين في مستوى المسؤولية والاستيعاب الذي تحتمه عملية التخطيط وشمولها الحضاري ، وان الجمهور الهندسي العربي قد يسهل عليه ان يصنع مثل هذه التوصيات ولكن السؤال هو هل ان له الاستطاعة في ان يحقق منها لو طلب منه ذلك ؟

إن ما نجم عن الكيان الجديد في التمدن وزيادة المشاكل التي تلاصق العملية وتعقدها والذي نشاهد آثاره في وضع المدن العربية اليوم ، قد حول المشكلة التصميمية بطلب استيعاب لمعرفة متسعة تتطلب حتميتها وواقعها الى معرفة جديدة لعلم وفن جديد واختصاص متميز له مقومات وجذور المعرفة التي تؤهل لعملية التنسيق الكبرى بمستوياتها الحالية ، وحين تنعدم وجود مثل هذه الكفاءة وهذه التفاصيل فلا شك ينعدم التخطيط الذي نقصده .

فالموضوع ليس بحدود تفوق أو أصالة ذاتية أو هواية مستمدة من عاطفة تاريخية محدودة أو في تهويل لاختصاص في علم الاقتصاد أو علم الاجتماع او مهندس معماري يميل الى الحضارة والآثار فالمجابهة عنيفة في تعقدها واشتباك مصالح القديم والجديد والاحتياجات التي تفرضها ديناميكية وحركة التمدن والتطور المجتمعي من ان يتبوأها اختصاص في معرفة محدودة إذ أن النتيجة لمثل هذه الاختصاصات أن تؤكد ذاتيتها .

فالتخطيط كعملية حضارية قد لا يكترث فيها الاقتصادي المختص وقد تكون حساباته مبنية على واقع ما توصيه الارقام والبيانات واستنتاجه يتوخى ما يراه بالنظرة العلمية وكذلك الحال بالنسبة للمصمم المعماري الذي تعوزه الدراسة الاقتصادية والاجتماعية بأن تصبح حلوله قاصرة وخيالية وقد لا يراد بها الا زهو الظهور وجمال المرئيات والمظاهر المتأتية من احساس رفيع في تهذيب الشكل وتنسيق القوام .

ان هذا الكيان الجديد في المعرفة اصبح حتمية لا بد لنا ان نسرع في ايجادها بما تمليه من ضرورات في سبل التعليم الجامعي والاعداد له هذا الاعداد الذي تتطلبه مقتضيات هذا الاختصاص وتطوره في بعض الدراسات الجامعية في العلم ، هذا من جهة التهيئة لاعداد المسؤول وتكوين المصمم والمخطط المسؤول ومن الجهة الثانية فان التعليم في مراحله الاخرى في الدراسة المعمارية وتطور طرق ومناهج التعليم سيكون له دور أساسي لتكوين المهندس المعماري بمسؤوليات متسعة في مفهوم الاحساس للبيئة والتمدن الحضاري واستيعاب تاريخي وحضاري ملاصق لمهام الدراسة في اداء الوظائف التصميمية بكفاءة .

ان المهندس المعماري المتخرج من الجامعات العربية ينقصه الكثير من تكوينه للاحساس بالبيئة ومقوماتها الزمنية والقيم الحضارية المتأتية من خلفية التاريخ والمجتمع الانساني وقوامه ،

فالدراسة لا تتعدا في الغالب ان تسلك درب نفس المناهج للمدارس المعمارية في العالم وحتى تاريخ العمارة الاسلامية يكاد ينحصر في ضيق فكري كثقافة تاريخية ينقصها التحليل والنقد التصميمي والفن الاسلامي يكاد يكون مجهولاً أو ناقصاً الى درجة لا تساعد في تهيئة الفرص في التكوين للشخصية المعمارية . هذا كله يجري في وقت نحن بأشد الحاجة الى المقومات الفكرية الحضارية التي تنادي بها شعارات الثورة للتقدم والتطوير ، والفن المعماري الاسلامي لم يحض بالحد الادنى من الاهتمام بالبحوث والدراسة فهو لحد الآن لم يدخل دور التحليل لنصوصه وفقراته كما هو الحال في الادب المتوفر في تحليل اللفظ والمدلول من اجل البلاغة في التعبير لما يرتبط بالمعنى في كافة اللفظ ، فكما ان هنالك فقه بلاغة أدبية فليس هنالك ما يمنع ان تكون البلاغة في النصوص المرئية وتحليلها . وان الفرص الدراسية للبحث والعمل الطلابي المشترك في اجراء المسوح للبيئة العربية في المدن وحتى في القرى لم تلق ما يتناسب لوجودها في مهام التعليم من اجل التأهيل للمعرفة البشرية والمجتمعية والطبيعية المحلية التي تكشف النقاب عنها في جولات التفقد والاستطلاع والمسح الشامل في المواقع والانتقال من جو المرسم الصفيّ ، ووحي المجلات والنشرات في المكتبة المعمارية ليس هناك من مخاوف في ان يتعرف الطالب بالبيئة الشاملة للقديم والحديث من اجل ان يكون الحديث اكثر اصالة ، وليس من اجل اعادة القديم واحيائه مجدداً في ثوب جديد ، هذه أكثر من ملاحظة هامة ارى ضرورة التأكيد عليها لما قد يخطر في البال نتيجة هذا البحث أو التحدث عنه هو العودة الى احياء التراث التاريخي وتمجيده حباً بكونه تاريخي وله عائدية واعتزاز قومي .

ان مثل هذه العائدية والاعتزاز والتغالي سرعان ما يصيبه النفور من الوسط العلمي المتحفز ، ولعل هذا يقودني الى الدعوة لاعادة النظر في مفهومنا التاريخي بهدف يسمو الى انسانية وخبرة زمنية لا تشوهها بطولات الحماسة وعنفوان المجد على حساب القيم الانسانية ، ان تخاذلنا للنظرة بهذه المفاهيم ، قد لا تدوم بما قد يتوصل اليه انسان الغد في التحري للحقيقة العلمية والاجتماعية وبهذا نحاول ألّا نشوه التجربة الانسانية في التاريخ وتحجب المادة الفكرية في حيوية الاستمرار لانسانية فاضلة .

ان البحث والاستقصاء في التراث العربي لا يتحدد بالارث التاريخي بل انه يتطلب التفهم الملازم له للبيئة الطبيعية والاجتماعية فان ما يجعل التراث العربي والاسلامي عربياً واسلامياً هو ما نجم من تفاعل الطبيعة والانسان بالنسبة لخصائص جغرافية معينة . وهذا ما يجعل لتراث البلاد العربية قاسماً مشتركاً هو التوزيع الجغرافي في الوجود بالنسبة لباقي انحاء العالم . فالامتداد الأفقي في خطوط العرض وحدوده الساحلية على البحر الموازية للحدود الاوربية لساحل شمال البحر المتوسط جعل منه منطقة او قارة متميزة عن الشمال والجنوب الذي تحدده البيئة الصحراوية ذلك الينبوع الدائم للبشرية المستوطنة في هذه القارة . وهو ايضاً في توزيعه الجغرافي جزء

ملاصق في الكيان الاسلامي المتمم له والذي يشترك اشتراكاً حضارياً لا ينفصم عن الكيان العربي وان التمدن العربي هو جزء من التمدن الاسلامي والذي جاء بفضل صهر الحضارات السابقة في المنطقة في مجتمع العرب والاسلام ، ومن هذه الطبيعة الجغرافية ومجتمعاتها تكون التراث العربي الذي نحن بصدده وكما انه يبدو غريباً في مدن البيئة الاوربية ان تظهر التقاليد العربية في المعالم المعمارية فقد يكون كذلك الحال في ان تظهر العكس .

وان التأكيد لازم على قوام التراث في المنطقة العربية لانه ايضاً مستنبط من العضوية في التكوين للبيئة الطبيعية والمناخ وتأثير كل ذلك في المجتمع وتنظيم متطلباته ومرافقه في السكن والعمل والمرافق الاخرى ومن جهة أخرى في مهام التعليم وما له من علاقة بالبيئة والتمدن وعالم الحس والمرئيات فان المناهج التعليمية والدراسات الهندسية يمكن ان تحقق نصيباً أوفر وسبلاً جديدة تساعد في تكوين الشخصية المتعلمة والهندسية منها في ان تتقارب الى عالم الفنون التشكيلية والحس الرفيع في مضمونها الحضاري ولعل في دراسات الآداب والتاريخ ان يتسع المجال للاديب ان يعنى باللفظ المتطور كما يعنى بالآثار المسطرة والجمع بين الصفين عملية شمول وتكوين الاديب المتكامل . يجب ان لا تخلو الدراسات الاولية الناشئة في مناهجها والاعمال اللا صفية في ملء الفراغ من اجل الاهلية والتهذيب نحو الحس التكويني المجتمعي في التمدن .

لقد استعرضنا في عبارات قصيرة خاطفة لكنها اساسية مكانة التعليم في تقييم التراث ودوره في مراحله المختلفة في الدراسات الخاصة من اجل التهيؤ والاعداد لمراحل الانماء والتطور في صنع المدينة الجديدة التي نرغب في ان يكون لها مقومات حضارية اصيلة مستمدة مكاناً وزماناً لاستمرارية متأهبة وجديرة بالمسؤولية .

وفي الدراسات العامة من اجل وعي ثقافي نتلمس آثاره في تكوين المجتمع واحساسه الحضاري للتمدن الجديد . ولا بد ان ننتقل الى الجانب الآخر في معالجتنا للبحث وهو دور التشريع الذي تقوم به الدولة واجهزتها المعنية في وضع الانظمة واللوائح لما يكفل سير عملية التمدن والتخطيط باطاره الحضاري للمفهوم الانساني . وعلى ضوء استقطاب الهدف والاعتراف بالمكانة فان الدولة مسؤولة في تشريعات انظمتها وقوانينها حماية الارث الحضاري والتاريخي وهذا بدوره يتطلب في هذه الآونة المزيد مما يتطلبه الواقع الحضاري للاعداد للمعالجة عن طريق الدراسات التشريعية ووجود القوانين الكفيلة بحماية المعالم والمواقع والخصائص التي تهددها التوسع الجديد اذ لا فائدة للاختصاصيين في التخطيط في ممارسة مواهبهم والاستفادة من قابلياتهم ما لم تكن هناك انظمة وقوانين شاملة للمفهوم الحضاري والتغلب على المشاكل التي تجابهه وهذا ما قد يدعو الى اعادة النظر في الكثير من القوانين الحالية ان وجدت بهذا

الخصوص . ويمكن لمثل هذه القوانين ان تستعرض مستلزمات عمليات التخطيط فيبدأ أولاً بتكوين اجهزة تخطيطية وتعين لها مراحل النمو والاستعداد لمجابهة ضخامة المسؤولية .

وتضم هذه الاجهزة في التخطيط المسؤوليات المشتركة التي تتعاون في التحليل والاستقصاء والبحوث والاحصاء الذي تتطلبه نطاق تخطيط المدينة وعلاقته بالتخطيط القومي .

ان لنا في تجارب التشريعات التي اوضحتها وحددتها شرائع وقوانين وانظمة التخطيط من اجل الكيان الحضاري للمدن الاوربية ما يساعدنا على تفهم هذا الدور الاساسي في حماية الآثار والخصائص المحلية . فالقوانين العامة وانظمة وتشريعات الادارات المحلية اعطت للموضوع اهمية قصوى في التحديد والضبط من اجل عدم التشويه في البيئة الحضارية لما هو موجود حالياً ، فقد حرمت مناطق من التصرف في التجديد او في الارتفاعات او في مواصفات المواد التي يفرضها الطابع المتميز لمنطقة ما . ويتطلب هذا التشريع في هذه المرحلة تعاون وثيق بين المؤسسات والدوائر المعنية . ان هذا التعاون في الغالب يصعب عملياً تحقيقه مما قد يدعو الى وجود جهاز رئيسي مركزي وعلى ضوء اهمية الثروة الحضارية فانه كثيراً ما يرتبط بأعلى مجلس للسلطة كمجلس الوزراء ، وكثيراً ما تولى رؤساء الدول انفسهم الرئاسة لهذه المجالس وهذا دليل اعتراف للمسؤولية الحضارية . ان في مجال الهندسة المعمارية المعاصرة فرص الاستجابة الاصيلة لمتطلبات انسانية المجتمع الحديث وما يرتبط بهذه الانسانية من مفهوم حضاري ، وان في الطاقة العلمية الجديدة والسبل الحديثة النافعة وما يحتمه الاقتصاد منطلق واسع في تشييد تراث معماري جديد وان الاهلية في استيعابه مثلث من فرص التفوق الذاتي للمصمم والمامه الشامل . . والحرص والمسؤولية التي ترافق سلوك التصميم ومزاولته .

ان البرامج لاعداد التصاميم تتطلب نوعاً من المسؤولية للمصمم حيث لا تكفي مجرد ارضاء صاحب العمل الذي قد لا يتعدى حدود طلبه سوى ما اعتاد عليه وشاهده ملموساً وقد يكون غير مكترث لمهام المستقبل والرابطة بين تنسيق احتياجه وان دور المصمم المسؤول في تحري هذه الامكانية وقد يكون هذا التحري اكثر مما هو في استطاعة اجهزة المصمم فلا بد من ملء الفراغ بوجود اجهزة معينة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية .

ان الهندسة المعمارية المعاصرة حين تتلمس كافة الابعاد الحقيقية لمستلزمات التصميم سترى ما تختاره من تحديد عناصر التراث الممكن تطويره . فالعناصر الذاتية تجد صهرها في تكوين جديد وليس في تقليد مباشر وقد تجد طريقها عن تجريد لفن حديث واصيل بحكم قابليته للتجريد للعناصر الذاتية وان في الجولة التاريخية والحضارية للبيئة التي يعنى بها المصمم المعماري او المخطط المسؤول كشف ومسح لا يقل اهمية عن الكشف الطبيعي الموقعي هذا مما يساعد في ان يكون التصميم اكثر ملائمة وعائدية وله مقومات الاصالة للهندسة المعمارية المعاصرة .